Document: EB 2008/95/INF.2
Date: 11 November 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية تنزانيا المتحدة

تنفيذ الدورة الثانية من برنامج الخدمات المالية الريفية بموجب الآلية الإقراضية المرنة

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Samuel Eremie
مدير برنامج قطري
رقم الهاتف: 2079 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.eremie@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تنفيذ الدورة الثانية من برنامج الخدمات المالية الريفية بموجب الآلية الإقراضية المرنة

أولاً – المقدمة

1- وافق المجلس التنفيذي على إنشاء الآلية الإقراضية المرنة في دورته السادسة والأربعين في سبتمبر/أيلول عام 1998. ويختلف القرض الممنوح بموجب الآلية الإقراضية المرنة عن القرض المعياري من حيث أنه يحظى بفترة سداد أطول للسماح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتميز بعملية تصميم مستمرة ومتغيرة من خلال تنفيذ دورات واضحة تمتد من ثلاث إلى أربع سنوات، وشروط مسبقة معرفة بوضوح أو ما يسمى بـــ "المحفزات" لتسهيل عملية الانتقال إلى الدورات اللاحقة.

2- تنص الفقرة 13 من تقرير إنشاء الآلية الإقراضية المرنة (EB/89/64/R.9/Rev.1) على ما يلي: "ستقرر إدارة الصندوق المضي قدماً أو إلغاء أو تأجيل الدورات اللاحقة لكل قرض يمنح بموجب الآلية الإقراضية المرنة وذلك قبل نهاية كل دورة. وستقوم الإدارة بإعلام المجلس بذلك. ستوضح الوثيقة المقدمة إلى المجلس الدروس المستفادة من الدورات التمهيدية ومدى إدماج هذه الدروس في الدورات اللاحقة وتحقيق الأهداف المادية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأمد ومدى تحقيق الشروط المسبقة المنصوص عليها في اتفاقيات القروض." (الفقرة 13).

3- وبالتالي تم تقديم مذكرة إعلامية (EB 2002/77/INF.3) إلى المجلس خلال دورته السابعة والسبعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول عام 2002 لبيان التقدم المحرز في برنامج الخدمات المالية الريفية فيما يتعلق بتحقيق محفزات الدورة الأولى. واستنتج التقرير أنه قد تم تحقيق جميع المحفزات مما يسمح بالمضي إلى الدورة الثانية.

4- تعرض المذكرة الإعلامية التقدم المحرز في مجال تحقيق محفزات الدورة الثانية من برنامج الخدمات المالية الريفية . وتم استمداد محتوى التقرير من عدد من المصادر هي: تقرير بعثة الاستعراض بين الدورات التي اشترك فيها الصندوق مع حكومة تنزانيا ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على اعتباره المؤسسة المتعاونة في أكتوبر/تشرين الأول 2007؛ المذكرة بتاريخ 18 يناير/كانون الثاني 2008 التي تطالب بتعديل اتفاقية القرض لتمديد تنفيذ الدورة الثانية لمدة سنة واحدة كحد أقصى؛ التقرير الذي أعدته بعثة الإشراف المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصندوق في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2008؛ والتقرير الذي أعدته وحدة تنسيق البرنامج في أغسطس/آب 2008 المعني بإنجاز علامات القياس بموجب الدورة الثانية، الذي أُرفق بطلب الحكومة إلى الصندوق لإعلان نفاذ الدورة الثالثة.

ثانياً – الخلفية

5- وافق المجلس التنفيذي على تمويل برنامج الخدمات المالية الريفية بموجب الآلية الإقراضية المرنة في ديسمبر/كانون الأول عام 2000 الذي غدا نافذاً في 12 أكتوبر/تشرين الأول عام 2001. مدة القرض تسع سنوات مقسمة إلى ثلاث دورات منفصلة، تمتد كل منها على ثلاث سنوات. يتمثل الهدف الكلي لبرنامج الخدمات المالية الريفية في تحقيق زيادة مستدامة في دخول وأصول الأسر الريفية الفقيرة وأمنهم الغذائي من خلال تعزيز قدراتهم على تعبئة المدخرات والاستثمار في الأنشطة المولدة للدخل عن طريق تنمية نظم خدمات مالية ريفية مجدية في ثلاث مناطق للبرنامج، وهي الجنوبية والوسطى والشمالية.

6- للبرنامج أربعة أهداف محددة:

(أ) دعم تصميم وتطوير وتنفيذ الخدمات المالية الريفية المستدامة على مستوى القرية في سياق مؤسسات تمويل صغرى مسجلة؛

(ب) تحسين القدرات الإدارية لمجموعات التضامن المشاركة في أنشطة التمويل الصغري؛

(ج) تطوير البنى الأساسية المستدامة لشبكات التمويل الريفي؛

(د) زيادة تمكين الأسر الريفية الفقيرة للاستفادة من الخدمات المالية الريفية.

7- حددت تكاليف برنامج الخدمات المالية الريفية عند التقدير بـــ 23.77 مليون دولار أمريكي، تم توفير 16.34 مليون دولار أمريكي (12.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) منها كقرض من الصندوق، و2.17 مليون دولار أمريكي من كل من الحكومة السويسرية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، و3.09 مليون دولار أمريكي من الحكومة والمستفيدين. ولكن مع انسحاب صندوق الأوبك للتنمية الدولية من المشاركة بالتمويل، انخفض إجمالي تمويل البرنامج إلى 21.60 مليون دولار أمريكي. ويشمل برنامج الخدمات المالية الريفية المكونات التالية: (أ) تحسين القدرات الإدارية لمؤسسات التمويل الصغري القاعدية وأدائها؛ (ب) تنمية نظم التمويل الريفي؛ (ج) تمكين فقراء الريف؛ (د) الرصد والتقييم؛ (هـــ) تنسيق وإدارة البرنامج.

8- انتهت الدورة الأولى لبرنامج الخدمات المالية الريفية في ديسمبر/كانون الأول 2004. وتم تحقيق شروط الانتقال إلى الدورة الثانية بشكل مقبول، وأعلن الصندوق دخول الدورة الثانية حيز التنفيذ من 1 يناير/كانون الثاني 2005 لتنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2007. وأشارت بعثة الاستعراض بين الدورات التي قام بها الصندوق بمشاركة حكومة تنزانيا ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أكتوبر/تشرين الأول 2007 إلى التحقيق الجزئي لثلاثة من أصل ستة محفزات بسبب عدم كفاية التمويل النظير، وأوصت بتمديد فترة تنفيذ الدورة الثانية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وحظيت هذه التوصية بموافقة إدارة الصندوق.

ثالثاً – إنجازات البرنامج خلال الدورة الثانية

9- فيما يلي وصف للنتائج الرئيسية المتحققة في إطار مكونات الدورة الثانية من برنامج الخدمات المالية الريفية.

تحسين القدرات الإدارية لمؤسسات التمويل الصغري القاعدية وأدائها

10- يعمل برنامج الخدمات المالية الريفية حالياً مع 276 مؤسسة تمويل صغري حيث تحصل على الدعم في مجالات الانتشار والتسيير والإدارة والإشراف. استمر البرنامج في دعم موظفي التعاونيات على مستوى الناحية في تدقيق دفاتر مؤسسات التمويل الصغري ومراجعتها. وقد تم تدريب أعضاء وقياديي مؤسسات التمويل الصغري (المجموع 145 2 في 08/2007) لتحسين إدارتها. ويسر برنامج الخدمات المالية الريفية أيضاً تأسيس خمس شبكات لمؤسسات التمويل الصغري من أجل تعزيز استدامتها. وقد شجع الاهتمام الذي ولده برنامج الخدمات المالية الريفية حتى القادة السياسيين على تحفيز الانتساب إلى مؤسسات التمويل الصغري.

تنمية نظم التمويل الريفي

11- نجح البرنامج في ربط 219 مؤسسة تمويل صغري مع مؤسسات مالية. وخلال عام 08/2007 حصلت مؤسسات التمويل الصغري على 383 قرضاً بقيمة 10.5 مليون دولار أمريكي. وتقوم مؤسسات التمويل الصغري بتطوير منتجات لمعالجة مشكلة الخاصية قصيرة الأمد (سنة واحدة) للقروض الممنوحة لأعضائها التي تعد بشكل عام غير ملائمة للإنتاج الزراعي. وتضم المنتجات الجديدة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقروض الطارئة، والقروض الزراعية، والقروض السكنية، والإيجار الصغري، والتأمين على الأصول (الحيوانات). وقدم البرنامج أيضاً الدعم للمنظمات غير الحكومية مثل منظمة تشجيع المبادرات الريفية وتنمية المشروعات المحدودة، ومنظمة سيرو للتأجير والتمويل المحدودة لتمكينها من تقديم خدمات الإقراض والتأجير بالجملة إلى مؤسسات التمويل الصغري في المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، ترتبط منظمة تشجيع المبادرات الريفية وتنمية المشروعات المحدودة مع 74 مؤسسة تمويل ريفي صغير قدمت لها قروضاً بقيمة 1.8 مليون دولار أمريكي في سبتمبر/أيلول 2007. وقد أعطى البرنامج مؤسسات التمويل الصغري نسخاً من قانون الجمعيات التعاونية لعام 2003 وسهل تسجيلها كجمعيات تعاونية للادخار والائتمان. وعمل البرنامج على تسهيل تعديل قانون المصارف والمؤسسات المالية لعام 1991 للاعتراف بالجمعيات التعاونية للادخار والائتمان، إضافة إلى إدخال الأحكام والقواعد الضابطة لعمل مؤسسات التمويل الصغري.

تمكين فقراء الريف

12- شجع البرنامج على زيادة مشاركة المستفيدين في مؤسسات التمويل الصغري القاعدية من خلال حملات التوعية، وإنتاج المواد الإعلامية، والزيارات المتبادلة، وتدريب الأعضاء. إضافة إلى ذلك تم توفير التدريب على قضايا التمايز بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبيئة، والإنتاج، ومهارات إدارة الأعمال إلى قياديي وأعضاء مؤسسات التمويل الصغري. ونفذ البرنامج أيضاً البحوث التسويقية وعملية تطوير المنتجات بهدف تطوير منتجات جديدة تستهدف النساء والشرائح الأكثر فقراً من سكان الريف. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة النساء المقترضات. وتستخدم الحكومة مؤسسات التمويل الصغري التي تحصل على دعم البرنامج لصرف التمويل للنساء والشباب وأصحاب الأعمال.

الرصد والتقييم

13- أسس البرنامج نظاماً لإدارة المعلومات على مستوى المنطقة والناحية يقوم بتجميع المعطيات من مؤسسات التمويل الصغري، ومن ثم بإعداد تقارير محددة. ولكن يحتاج الموظفون على مستوى الناحية إلى التدريب الإضافي ليصبحوا على دراية كافية بمؤسسات التمويل الصغري. وسيحتاج البرنامج أيضاً إلى إجراء دراسات تعقب الأثر للتعرف على الأثر المنبثق عن أنشطة البرنامج.

تنسيق وإدارة البرنامج

14- اجتمعت اللجنة التوجيهية للبرنامج بشكل منتظم لتقديم التوجية السياساتي إلى الإدارة. وقدمت وحدة إدارة البرنامج الدعم التقني والإداري الفعال إلى النواحي. وقد تم صرف 98 في المائة من مخصصات الدورة الثانية. وبانتقال البرنامج إلى الدورة الأخيرة، وهذا يعني انخفاض عدد النواحي التي تحصل على الدعم المباشر، يتم إعداد خطة لترشيد الموظفين. وستترافق أيضاً بترشيد توزيع المركبات الحالية لتخديم الأنشطة والنواحي المتبقية.

الأداء الكلي للدورة الثانية

15- أنجز البرنامج محفزات الدورة الثانية. ويعمل حالياً مع 276 مؤسسة تمويل صغير في 22 ناحية ويبلغ مجموع الأعضاء 312 102، 43 في المائة منهم من النساء. ازدادت القروض الموزعة إلى مؤسسات التمويل الصغري بأكثر من 700 6 في المائة من 0.4 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2003 إلى 28.8 مليون دولار أمريكي في يونيو/حزيران 2008. ومن أصل الـــ 893 60 مقترض في يونيو/حزيران 2008 شكلت النساء 41 في المائة. ويُقدر الآن رأس المال الإجمالي لمؤسسات التمويل الصغري المشاركة بـــ 11.8 مليون دولار أمريكي. وتقوم العديد من النواحي المستفيدة من البرنامج بإدماج أنشطة البرنامج في خططه التنموية لضمان الاستدامة. وبشكل عام كان لأنشطة البرنامج أثر إيجابي على المستفيدين من حيث الأمن الغذائي والحصول على الأصول وقدرتهم على إرسال أطفالهم إلى المدرسة.

أداء علامات القياس خلال الدورة الثانية من تنفيذ البرنامج

محفزات الدورة الثانية	الأداء
1 – الإدخال المتدرج للإطار القانوني والتنظيمي والإشرافي في جميع مؤسسات التمويل الصغري القاعدية التي يدعمها البرنامج في المرحلة الثانية وما فوق. يوجه قانون الجمعيات التعاونية لعام 2003 عمليات الجمعيات التعاونية للادخار والائتمان. ويعترف قانون المؤسسات المصرفية والمالية لعام 1991 المعدل بالجمعيات التعاونية للإدخار والائتمان على أنها مؤسسات تمويل صغري. تمت ترجمة قانون الجمعيات التعاونية وأحكامه (2004) إلى اللغة الكيشوالية وتوزيعه على موظفي التعاونيات ومؤسسات التمويل الصغري لتوجيه عملية تطوير قوانينها الداخلية، وبنيتها الإدارية، وسياساتها الائتمانية، وإطارها المحاسبي، وتنمية منتجاتها. ويعد المصرف المركزي لتنزانيا ووزارة المالية ودائرة سجلات التعاونيات السلطة الإشرافية المعنية فيما يتعلق بالفئات المختلفة لمؤسسات التمويل الصغري. وتم تعديل قانون المراجعة والإشراف في التعاونيات للسماح لمؤسسات التمويل الصغري باستخدام مدققين آخرين.	تحقق الهدف
2 – اعتماد عشرة أعضاء من موفري التدريب والخدمات كمدربين على أفضل الممارسات في التمويل الصغري. وقد تم تدريب 62 موفر تدريب وخدمات وقامت جامعة موهشي للتعاونيات ودراسات الأعمال التي تعد إحدى موفري التدريب والخدمات بتدريب 21 عضواً من أصل الـ 62 عضواً ممن حصلوا على التدريب سابقاً من البرنامج المرتبط بأفضل ممارسات التمويل الصغري للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.	تم تجاوز الهدف
3 – اختيار مؤسسات التمويل الصغري والعمل مع 275 منها أثناء الدورة الثانية، 74 في المرحلة الأولى و140 في المرحلة الثانية و61 في المرحلة الثالثة. يعمل البرنامج مع 276 مؤسسة تمويل صغري على النحو التالي: 74 في المرحلة الأولى و141 في المرحلة الثانية و62 في المرحلة الثالثة.	تحقق الهدف
4 – ربط 140 مؤسسة تمويل صغري قاعدية بالمؤسسات المالية. تم تأسيس العلاقات المصرفية بين 219 مؤسسة تمويل صغري و8 مؤسسات مالية، وقد حصلت 90 مؤسسة تمويل صغري على قروض بقيمة 7 مليون دولار أمريكي.	تم تجاوز الهدف
5 – 40 في المائة على الأقل من أعضاء مؤسسات التمويل الصغري من النساء. وصلت نسبة النساء العضوات 43 في المائة في يونيو/حزيران 2008.	تم تجاوز الهدف
6 – 40 في المائة من المقترضين من مؤسسات التمويل الصغري من النساء. وصلت نسبة النساء المقترضات 40 في المائة في يونيو/حزيران 2008.	تحقق الهدف

رابعاً – الدروس المستفادة وتركيز الدورة الثالثة

16- يتمثل الهدف من تنفيذ الدورة الثالثة من برنامج الخدمات المالية الريفية في تعزيز إنجازات الدورة الأولى والثانية وضمان استدامة الأنشطة بعد توقف دعم البرنامج.

تقديم الدعم لمؤسسات التمويل الصغري في 10 نواح متبقية من الدورة الثانية

17- لم تحصل غالبية مؤسسات التمويل الصغري المختارة في الدورة الثانية على بناء القدرات الملائم بسبب عدم كفاية التمويل النظير. وستركز الدورة الثالثة على بناء قدرات مؤسسات التمويل الصغري هذه على النمو. وسيكون التركيز على تيسير إجراء مراجعة للقوانين الداخلية والسياسات والإجراءات؛ وتشجيع

حسن التسيير وتحديث الحسابات وإجراء التفتيش؛ وتحسين أنظمة إدارة المعلومات؛ وتشجيع زيادة الانتساب بما في ذلك مشاركة المجموعات الأكثر عرضة للخطر.

التعاون الوثيق مع الحكومات المحلية

18- سيعمل البرنامج خلال الدورة الثالثة بشكل وثيق مع سلطات الحكومات المحلية لضمان إدماج أنشطة برنامج الخدمات المالية الريفية بشكل كامل في الخطط الإنمائية على مستوى الناحية. وإضافة إلى بناء قدرات الموظفين على مستوى الناحية لتمكينهم من تقديم الدعم المطلوب إلى مؤسسات التمويل الصغري، سيتعاون البرنامج مع الجهات الفاعلة الأخرى على مستوى الناحية لتقديم الخدمات إلى مؤسسات التمويل الصغري تحت إطار منتدى الناحية.

دعم الأطر التنظيمية والإشرافية لمؤسسات التمويل الصغري

19- سيدعم البرنامج تطوير وتنفيذ استراتيجية لتفويض المنظمات الرئيسية والشبكات والمصارف الأهلية بالإشراف على مؤسسات التمويل الصغري. وستحصل دائرة سجلات التعاونيات على الدعم لتدريب موظفي التعاونيات فيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي.

تطوير الشبكات الفعالة

20- سيستمر البرنامج في دعم تطوير شبكات جمعيات مؤسسات التمويل الصغري لتلعب دوراً متزايداً في استقطاب التأييد وبناء القدرات. وتنص الخطط على ضرورة حصول كل منطقة تابعة للبرنامج على شبكة فعالة بحلول عام 2010.

دعم موفري الخدمات

21- سيستمر البرنامج في دعمه للمصارف القاعدية والمؤسسات المالية الأخرى لتتمكن من توفير منتجات أفضل إلى مؤسسات التمويل الصغري. وستتم أيضاً مساعدة موفري خدمات تنمية الأعمال وربطهم بمؤسسات التمويل الصغري.

دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

22- سيتم ذلك بشكل عام من أجل تيسير التعلم الجماعي. وسيتم ربط أصحاب الشأن المعنيين والشبكات المعنية بمؤسسات التمويل الصغري لأغراض التعليم.

خامساً – التوصيات والاستنتاجات

23- يتمثل أهم هدف للدورة الثالثة للبرنامج في تعزيز إنجازات الدورتين الأولى والثانية. وستضع هذه الدورة أيضاً القاعدة الأساسية لتوسيع انتشار خدمات التمويل الريفي المتنوعة خارج نطاق منطقة البرنامج تماشياً مع الهدف الاستراتيجي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتنزانيا.

24- نوصي بإيلاء اهتمام خاص خلال الدورة الثالثة لتقوية التعاون مع السلطات على مستوى الناحية لضمان استدامة أنشطة البرنامج.